السفير
الاربعاء ٢٧ شباط ٢٠٠٨ العدد 10934

حلقة تواصل» حول قانون الانتخابات في جامعات لبنانية عدة
مبادرة أساتذة وطلاب تدرس «مشروع بطرس» توصلاً للإصلاح

شكل ٦٢ طالبا و١٧ من الأساتذة في مختلف الجامعات اللبنانية أول حلقة تواصل معنية بالانتخابات تدعى «المبادرة الجامعية للإصلاح الانتخابي» الملقبة بـ«يوفر»، ومنذ منتصف كانون الأول ٢٠٠٦، اختارت «يوفر» دراسة وتقييم قانون الهيئة الوطنية للانتخابات المعروف بـ«قانون بطرس». ووجدت فيه أرضية خصبة للإصلاح، إذ إن معظم فعاليات المجتمع المدني شاركت في صنع مواده.

«إلا أنه وبسبب مصالح القوى السياسية الضيقة، عاد واستقر في الأدراج المعتمة»، على حد قول أستاذ العلوم السياسية في جامعة هايكازيان والناشط في «يوفر»، يوجين سنسغ. ومن المقرر أن تعقد «يوفر» مؤتمرا لمناقشة الدراسات التي توصل لها الطلاب بعد مقارنة مواد القانون مع غيرها من القوانين العالمية، وذلك في بداية آذار المقبل في الكراون بلازا ـ الحمرا.

ويعود قانون بولس الى فترة ما بين الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥ وحرب أيلول ٢٠٠٦. حين أوكلت مهمة تشكيل هيئة قانون للانتخابات الى الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة فؤاد بطرس. وذلك لاقتراح سبل إصلاح النظام الانتخابي في لبنان. وتهدف اللجنة الى تحقيق أكبر قدر من صحة التمثيل وعدالته. بناء على ذلك بادرت اللجنة الى طرح قانون ينطلق من مبادئ الدستور ووثيقة الوفاق الوطني ليجمع بين القضاء والتمثيل النسبي مع العديد من الاصلاحات والتطويرات.

وتكمن خصوصية هذا القانون في كونه يضم اقتراحات من مختلف الأحزاب والتيارات والقوى والشخصيات السياسية. فاللجنة دعت مختلف الأطراف الى تقديم اقتراحاتها التي عادت وأخذتها بعين الاعتبار. لكن اقتراح القانون عاد وقبع في الدرج مؤخرا. فتناساه أرباب السياسة كافة، من أي طرف كانوا.

تمرداً على هذا الواقع الذي جمد مشروع قانون شارك في صنعه المجتمع اللبناني، طرح ١٧ أستاذا وأستاذة أقساما من القانون في صفوفهم. لا لتلقينه أو ترويجه بل لدراسته موضوعيا وحث المواطن اللبناني على المشاركة في العملية الانتخابية. وذلك في مختلف الجامعات اللبنانية. ويدعم الحركة كل من الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات، مركز البحوث للهجرة اللبنانية في جامعة سيدة اللويزة، المؤسسة العالمية للأنظمة الانتخابية، والمركز اللبناني للانتخابات.

في الجامعة اللبنانية يدرس مجموعة من الطلاب قسم «الهيئة المستقلة للانتخابات». وفي البلمند وضع قسم «نظام الاقتراع وعدد النواب والدوائر الانتخابية» قيد الطرح. وركز الطلاب في جامعة سيدة اللويزة على «اقتراع اللبنانيين غير المقيمين على الأراضي اللبنانية». والجامعة اليسوعية درست «الإنفاق الانتخابي». إضافة الى الجامعة اللبنانية الأميركية التي تعاين موضوع «الدعاية الانتخابية». وجامعة هايكازيان أخذت على عاتقها دراسة «الكوتا النسائية» وخصائصها. هذه التقسيمات لا تمنع بعض الطلاب المهتمين بأقسام أخرى من القانون من العمل مع أتراب لهم في جامعات مختلفة.

وبهذا شبّك الطلاب وأساتذتهم علاقات تواصل بين الجامعات، هي الأولى من نوعها كتحرك طلابي جامعي موحد يبغي الموضوعية ويضع تحت المجهر قانون انتخابي ليشاركه في صناعة قرارات الديموقراطية الوطنية.

«يوفر» تضم العديد من الطلاب الذين اختلفوا على سبب انضمامهم للهيئة الطلابية. فطالب جامعة سيدة اللويزة، فيكتور عيسى، شارك «من أجل الصف»، لكنه عاد واستدرك، «لخلق وعي للجيل الجديد». أما البعض الآخر فجذبته فكرة البحث والمشاركة والمناقشة بين الجامعات. جنى فغالي، من الهايكازيان، رأت أن، «درس قانون انتخابي من قبل طلاب الجامعات يجعلهم جزءا من العملية السياسية».

وعدا عن المستقلين، تضم «يوفر» أعضاء حزبيين كجاد غصن الذي يقول، «لا أعرف موقف حزبي من القانون، لكن لدي الفرصة لأكون موقفي على أنقله الى الحزب».

لكن أحيانا تلعب الأوضاع الأمنية عامل تفكك لـ«يوفر». وتسبب تخلي بعض الطلاب عن المشروع. فبالنسبة للين آلاني من جامعة البلمند، «عدة اجتماعات حضرنا لها وألغيت بسبب الأوضاع غير الآمنة في بيروت». وهي تقصد بذلك اجتماعات أجلت بسبب الاضطرابات اجتماعا موسعا كان مخصصا في أواخر حزيران ٢٠٠٧، وقد ألغي بسبب اشتباكات نهر البارد. خلاله، كان سيعرض الطلاب ما توصلوا اليه. وتكمل آلاني، «وكما حصل سيحصل دائما، لهذا تركت المشروع».

«لكن الأوضاع الخطرة في لبنان يجب أن تكون الحافز»، هذا ما تراه ممثلة المركز اللبناني للدراسات دورين خوري وتكمل، «علينا العمل على الإصلاحات لتكون جزءا من انتخابات ٢٠٠٩».

واللافت أن «يوفر» تتبنى فكرة مشاركة أعضاء المجتمع في تشكيل مواد القانون، لا تتبنى القانون بقدر ما ترى فيه مادة دسمة للمناقشة وتفعيل المجتمع المدني. وتعتبره مسودة صالحة للتطوير في مؤسسات الدولة لا سيما المجلس النيابي.

غير أن بعض أعضاء «يوفر» كغصن يود تقديم اقتراحات «تكون جزءا من جلسات المناقشة في المجلس». أما عيسى فيقر باستحالة تغيير الواقع، ويرى أن، «الآن المحيط لا صلة له بنا، ولا صلة بما نفعله وما يحصل في البلد لكن من الممكن خلق وعي للجيل الجديد ليكون جزءا من العملية الإنتخابية». كذلك الددا لا يأمل بالكثير. إلا إنه يشدد على أهمية «إلغاء فكرة الانحياز، فأنا أتجرد من المواقف المسبقة وأدرس بموضوعية القانون». ولعل جنى فغالي تختصر الجو العام في «يوفر» حين تنفعل لتقول، «أنا أطمح للكثير، لكني أصطدم بالواقع، لكني ما زلت أطمح».

وهذا ما يصنفه الاختصاصي الاجتماعي نزار الأمين في خانة العمل المطلبي الذي، «وإن لم ينتزع الفساد من القوانين الانتخابية، وهي الآلية التي تشارك فيها الناس بالحكم في العملية الديموقراطية، على أن يحارب الناس الإحباط والاستسلام ويمنعوه من التسلل للملايين من أبناء لبنان».

نرمين عماد الحر

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"